بوصلة الصراع في اليمن:
دراسة لأهم التحولات الاستراتيجية

للمؤلف الكاتب: عائق جار الله

عرض: د. مروان سالم علي
كلية العلوم السياسية-جامعة الموصل

دخلت الحرب اليمنية مرحلةٌ مُستعصيةٌ على الحل؛ فليس هُناك في المُستقبل المنظور حسمٌ عسكري، وليست هُناك إمكانية لتسوية سياسية تنهيها، أَو حتى هُدنة شامِلة أَو جزئية تُخفف مِن حدتها. ويرجع أسباب ذلك إلى طبيعة الحرب، والتي هي خليط غير متوازن مِن الحرب الأَهلية والحرب الدولية. فالصِراع القائم في اليمن والعمليات العسكرية والمُبادرات الدبلوماسية الجارية حالياً ليست تعبيراً عن صِراع مُستقل قائماً بذاتهُ، وإنما يُمثل وجهاً مِن وجوه صِراع مَركب مُتعدد الأَطراف، تتداخل فيه مصالح إيرانية وأمريكية وإسرائيلية وسعودية وإماراتية وقطرية وتُركية وأَوربية. كما تتدخل في هذا الصِراع عوامل طائفية وثقافية وسياسية. حتى باتت الحرب في اليمن ليس لها تعريفاً وتوصيفاً مُحدداً، ويصعب الإتيان بتعريف شامل لها لكثرة العوامل والمُدخلات، وتعدُد الأَطراف المُشارِكة والمُنخرطة فيها، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، فليست بالحرب الأَهلية، ولا الحرب الدولية، وفي نفس الوقت أطرافها أصبحوا كثر. ويجتمع في حرب اليمن أوصاف عديدة، فهي حرب مُختلطة مُركبة "هجينة". وستُسجل ضمن أغرب الحروب، إنْ لم تكن كأَغرب حربٍ على الإطلاق.

إذ لم تكُن اليمن يوماً في معزل عن التأَثر والتأَثير في مُحيطها الجُغرافي، فقد أَدى موقعها الاستراتيجي دوراً بارزاً في تطوّرها السياسي الداخلي، وحكم علاقاتها بدول الجوار وبالقوى الدولية الكُبرى. كما مثل الموقع أَحد الأَسباب التي أدت لأن تكون البِلاد ساحة للصِراعات الدولية وتصفية الحِسابات الإقليمية، والمجال الحيوّي لحروب الهيمنة وصِراع المصالح والنفوذ والاستقطاب في المنطقة والعالم.

بعد اجتياح الحوثيين للعاصمة اليمنية صنعاء في٢١سبتمبر/ أيلول٢٠١٤ بالتعاون مع الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح)، وبدعم دولي غير مُعلن، ومع وصولهم إلى مدينة عدن جنوبي اليمن في مارس٢٠١٥، اطلقت المملكة العربية السعودية عمليات عسكرية واسِعة تحت مُسمى "عاصفة الحزم" التي تولت قيادتها بمعية الإمارات العربية المُتحدة في إِطار تحالُف ضم عدة دول عربية أُطلِق عليها أسم "التحالُف العربي لدعم الشرعية"، بهدف إِخضاع الحوثيين لمسار تسوية يفضي إلى تخليهُم عن السِلاح وعودة العاصمة صنعاء والمناطق التي سيطروا عليها إلى حضن السلطة الشرعية. وبعد عدة أشهر من العمليات العسكرية الكبيرة، حقق هذا التحالُف والمقاومة اليمنية عدة انتِصارات عسكرية خِلال عامي (٢٠١٥-٢٠١٦)، تم فيها إِخراج مُحافظة عدن ومُحافظات الجنوب مِن نطاق سيطرة الحوثيين.

ولقد افرزت أحداث العام٢٠١٧ خارطة جديدة، لم تعد لها علاقة بالصِراع الثُنائي (الشرعية والتحالُف مِن جهةٍ والحوثي من جهةٍ اخرى)، بل بين أَربع قوى (الإِمارات والسعودية والحكومة الشرعية والحوثي). لقد مثلت احداث العام٢٠١٧ بداية لتحولات عميقة الأَثر، بنيت عليها أحداث العام٢٠١٨، وفرضت واقِعاً لتسويات سياسية بدى فيها نفوذ القوى الدولية واضِحاً في عدم جديتهُ لإِنهاء الصِراع في اليمن، مُستثمِراً حالة المراوحة بين السلم والحرب، الي اتسم به العام٢٠١٨. ولقد عقدت الصِراعات البينية داخل صف القوى المناوئة للحوثي، من ديناميكية المعارك العسكرية التي راوحت مكانها، مع تقدُم ملحوظ لقوات الشرعية، وتصاعُد إِطلاق الصواريخ باتجاه عمق الأَراضي السعودية.

ومع ذلك فأنَّ السلطة الشرعية والحوثيين انخرطوا في نهاية العام٢٠١٨ في مفاوضات ثُنائية، صاحبتها ضغوطات دولية غير مسبوقة، نتج عنها تسوية سياسية وعسكرية عرفت بـــــ "تفاهُمات السويد" التي ركزت على مدينة الحديدة وموانئها وجاءت تِلك التفاهُمات في ظل الضغوط الدولية على السعودية بعد مقتل الصحفي السعودي (جمال خاشقجي)، والتداعيات الإنسانية للحرب في اليمن، مع الاعتبار أنَّ عام ٢٠١٨ شهد تطورات اقتصادية شديدة السلبية.

وعلى خِلاف الأَعوام السابقة شهد عام٢٠١٩ تغيراً كُلياً في بوصلة الصِراع، حيثُ صعدت الإمارات عملياتها ضد الحكومة الشرعية في المناطق الجنوبية، وخروج الخِلاف اليمني الإماراتي للفضاء الدولي. صِراعاً كهذا أدى ضمن أَسباب كثيرة إلى تراجُع حدة المعارك بين الجيش الوطني اليمني والحوثي، وفسح المجال للحوثيين لترتيب اوراقهم مِن جديد وإحكام سيطرتهم على مواقع جديدة، وزيادة منسوب تهديداتهم للأمن القومي السعودي، مِن خِلال توجيه المزيد مِن الصواريخ للأَراضي السعودية، وقد مكن الهجوم على مُنشآت ارامكو النفطية مِن تسجيل حضور قوي للحوثيين في مُعادلة الصِراع.

وفي ضوء التوطئة أَعلاه، جاء هذا الكِتاب الموسوم ((بوصلة الصِراع في اليمن : دِراسة لأَهم التحولات الاستراتيجية))، للمؤلف اليمني عاتق جار الله، والصادر عن المؤسسة العربية للدِراسات الاستراتيجية، في العام٢٠٢٠. يهدف هذا المؤلف إلى قراءة التطورات الاستراتيجية في المشهد اليمني بعد العام٢٠١٧، في إِطار رصد المُتغيرات المحلية ومُحددات التأثير الداخلية والخارجية عليها. حيث قُسِم الكِتاب إلى (ثلاثة فصول)، كُل فصل محكوم بفترة زمنية مُحددة، وبين الفصول تكامُل في النتائج والمُقدِمات، بمنسوب التأَثُر والتأَثير، لطبيعة الأَحداث وتشابكُها ببعض، وتداخل اجندة القوى الفاعِلة محلياً واقليميا ودولياً. ويأَتي أَهمية هذا الكِتاب مِن أَهمية الفترة الزمنية لها، وما شهِدته مِن أَحداث محورية في تاريخ اليمن

والمنطقة. ويُمثل قياساً مخبرياً لمواقف الأطراف الداخلية والخارجية. وانتهى الكتاب بوضع رؤية استشرافية لِمُستقبل الصِراع في اليمن على ضوء مُعطيات السنوات الماضية.

تناول الكاتب في الفصل الأَول؛ التحولات التي شهدتها دولة اليمن عام٢٠١٧. ومِن خِلالهُ تطرق إِلى مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح وانتِهاء تحالُف الحوثي، فقد أَثار مقتل صالح في٤ ديسمبر ٢٠١٧، بتِلك السرعة وعدم استِجابة ضُباط الحرس الجمهوري المُحيطة بصنعاء لنداءاتهُ بضرورة مواجهة مُسلحي جماعة الحوثي، تساؤلات لدى الشارع اليمني حول حقيقة وحجج الاختِراق الحوثي –ومِن ورائه إِيران– لمؤسستي الحرس الجمهوري والأمن القومي. فمِما لا شك فيه أنَّ مقتل صالح ترك الباب مفتوحاً أمام مرحلة جديدة لديناميكية الصِراع وطبيعة التحالُفات السياسية والعسكرية في اليمن.

كما تطرق الكاتب في هذا الفصل إِلى أحداث عدن وتشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي، وخروج قطر من التحالُف العربي في يونيو٢٠١٧ ولجوء دول الخليج واليمن إلى قطع علاقاتها معها، كما تطرق إِلى استهداف الرياض بصواريخ بالستية مِن جانب الحوثيين، وإِغلاق المنافذ اليمنية، وانتِشار مرض "الكوليرا" في اسوأ تفشي للوباء في العالم. واشار إِلى عملية الرمح الذهبي(الساحل الغربي) التي اطلقتها الحكومة اليمنية بِمُساندة مِن قوات التحالُف العربي مطلع يناير٢٠١٧، مُستهدفةً مواقع مُسلحي جماعة الحوثي والرئيس السابق في منطقة باب المندب، وتم التمكُن عبرها مِن السيطرة على الساحل الغربي مِن الشريط الساحلي على البحر الأَحمر، كما تم تشخيص الواقع اليمني وتداعياتهُ في أَحداث٢٠١٧، وخارطة النفوذ والسيطرة، فضلاً عن تعرضهُ لأَهم التداعيات السياسية والاقتصادية والإِنسانية.

ففيما يخص التداعيات السياسية، نجد أنه بعد مضي حوالي ثلاثة أعوام على اجتياح ميليشيا جماعة الحوثي العاصمة اليمنية صنعاء والانقلاب على السلطة الشرعية، شهدت اليمن حالة مِن الصِراعات مُتعددة الاوجه، ليس فقط بين الشرعية والانقلاب، وانما أَيضاً بين مُتطلبات العملية السياسية وضرورات العمليات العسكرية، وباتت تحرُكات الاحزاب والقوى السياسية اليمنية

شُبه مشلولة بعد تعرض حضورها وتأثيرها لضربات عميقة خِلال السنوات الماضية، مِما افقد الأحزاب قدرتها على تشكيل تحالُفات جديدة قادِرة على استعادة نشاطها السياسي مِن جديد، حتى داخل بنيتها الذاتية، وبالتالي فإننا في الحقيقة أَمام مشهد عسكري بامتياز، خصوصاً أن جماعة الحوثي باتت بعد مقتل صالح بِلا غِطاء ولا مشروعية سياسية. وفي جنوب اليمن تواجه العملية السياسية تجريفاً خطيراً يُشكل تحدياً كبيراً، حيثُ تنامت سلسلة الاغتيالات السياسية.

واوضح الكاتب أنَّ العملية السياسية تواجه تحدياً مزدوجاً، الشق الأَول مِنهُ يتعلق بطبيعة الأَنظمة للدول المُحيطة باليمن، والثاني –وهو الأخطر– انتِشار ثقافة العنُف نتيجة استِمرار الصِراع وتنامي الجماعات المُسلحة التي لا تعترف بالعملية السياسية، بل ترى فيها خطراً وجودياً لها، فضلاً عن تنظيم القاعدة، فكُل هذه التيارات ليس لها وجود في البرلمان اليمني، كما أنَّ لها فلسفة تتعارض مع النِظام الديمقراطي مِن أساسهُ، مِما يُحتم على قرارات الأَحزاب السياسية التحرك نحو تنشيط الثقافة السياسية في داخلها أولاً، ثُم العمل على تكوين تكتُلات سياسية كُبرى تتناسب مع حجم هذه التحديات ومُقتضيات المرحلة.

أَما فيما يخص التداعيات الاقتصادية، فقد أَكد تقرير دولي أن الوضع الاقتصادي في اليمن أَصبح مُتدهوِراً وبسبب الحرب التي تشهدها البِلاد ارتفعت نسبة الفقر إِلى (٨٥%) مِن عدد السُكان، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغائية والمُشتقات النفطية، واسعار العُملات خِلال عام٢٠١٧.

كما تطرق المؤلف في هذا الفصل إِلى مُستقبل الصِراع في اليمن، عبر ثلاثة محاور رئيسة:

أولاً: المُحدِدات الحاكِمة لِمُستقبل التطورات في اليمن: ووضح فيه؛ إِنَّ مُستقبل التطورات السياسية والعسكرية يرتبط بِجُملة مِن المُحددات الداخلية والاقليمية والدولية التي أشار إِليها الكاتب في ثلاثة عوامل رئيسة: العامل الأول: موقف المملكة العربية السعودية، فالمملكة هي الطرف الأَكثر تأَثيراً في مُستقبل اليمن، وعلى حقيقة دوافعها ومقدار ما يتوفر لها مِن إِرادة، وما تحوزهُ مِن عوامل القوة والحسم سيتحدد على نحوٍ كبير مُستقبل تطورات الأَوضاع في

اليمن، بيد أنها قد تفقد هذا الامتياز إذا استجد جديد على الساحة الدولية. فالمنطقة تزلق بشكلٍ مُستمر في استقطاب اقليمي حاد، ترتبط عوامل تصعيده بإرادة وتحفيز أطراف دولية، وديناميكيات الصِراع في مناطق مُختلفة في الاقليم. أما العامل الثاني فتعرض إلى سلوك الأطراف اليمنية المناوئة للحوثيين "الشرعية". وتعرض العامل الثالث إلى الموقف الدولي، فبالرغم من أن مُعظم القوى الدولية وتحديداُ القوى الغربية تتخذ مواقف علنية أقرب إلى الموقف السعودي، إلاَّ إنَّ هذه المواقف عرضةُ للتغير والتحول، خصوصاً انها تستند إلى المساومة والمصلحة أصلاً، ويتمثل الاحتِمال الأكبر في تحول المواقف الدولية مِن تشدُد مواقف القوى غير الغربية كروسيا وبدرجة أقل الصين، وحضورها في دعم الحوثيين سياسياً ورُبما عسكرياً لدواعي تحالُفاتها الاقليمية أو لزيادة حدة التنافُس والاستقطاب مع القوى الغربية.

ثانياً: السيناريوهات المتوقعة لمسار الأحداث: مِن خِلال عرض العوامل الضابطة لمسار الصِراع السياسي والعسكري في اليمن، يبني المؤلف ثلاثة سيناريوهات للتطورات الاستراتيجية المُحتملة في اليمن:

السيناريو الأول: انكِسار عسكري حوثي: يترتب عليه تداعيات نفسية وسياسية تفتح المجال لتقدم عسكري كبير للقوات الوطنية المُعادية للحوثيين، وهو ما قد يُهيئ الفرصة لإنهاء الصِراع عسكرياً وبناء تسوية سياسية.

السيناريو الثاني: انتِكاسة سعودية: كان تظهر أحداث داخلية خطيرة تشغل القيادة السعودية عن إيلاء الاهتمام والدعم للعملية العسكرية في اليمن، أو بروز مواجهة سعودية إيرانية.

السيناريو الثالث: المراوحة: وينطلق هذا السيناريو مِن افتِراض استِمرار العمل العسكري بالمستويات المُعتادة خِلال السنوات القادِمة واستِمرار الصِراع لفترة زمنية قادِمة تترافق مع ذلك ضغوط سياسية على الحكومة الشرعية والسعودية للقبول بتسويات سياسية لا تكفل نزع السلاح الثقيل مِن جماعة الحوثي، وهذا هو أقرب السيناريوهات تحققاً باعتبار أن القوى الدولية لا تُريد إنهاء الصِراع في المنطقة بعد.

يتضح للمُتابع لمسار الأحداث في اليمن خِلال العام٢٠١٧ أنه كان عاماً مشحوناً بالعمليات العسكرية مع ركود الفضاء السياسي وتدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية.

وما يؤخذ على الكاتب في الفصل الأُول مِن مؤلفهُ هذا أَنهُ لم يتطرق إِلى تطورات سياسية مُهِمة شهدتها اليمن في العام٢٠١٧ مِن ضمن ذلك قيام الحكومة اليمنية في ٨ شباط/ فبراير، بسحب الإذن الممنوح للولايات المُتحدة الأَمريكية لتنفيذ عمليات برية ضد تنظيم القاعِدة في بِلادها، مُطالبةً بالتنسيق المُسبق معها قبل تنفيذ أَي عملية داخل أراضيها. كما أنهُ لم يُشير إِلى تطور سياسي مُهِم اخر حدث في عام٢٠١٧ وهو دور السودان في العمليات العسكرية، ففي٢٠ مِن أيار/ مايو، وصلت قوات سودانية مُشارِكة ضمن التحالُف العربي بقيادة السعودية إِلى مُحافظة شبوة جنوب شرق اليمن، وبدأَت في الانتِشار لتأَمين مُنشأة وميناء بلحاف النفطي، بعد مُغادرتها لميناء المكلا الاستراتيجي. كما لم يشر إِلى الخطوة السياسية المُهِمة التي اتخذتها الحكومة اليمنية في٥ حزيران/ يونيو، بتأَييدها للخطوات التي اتخذتها السعودية والإمارات بإِنهاء مُشاركة القوات القطرية في العمليات العسكرية وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر، وسط انتقادات لهذا الإِجراء. وفي الثاني مِن كانون الأَول/ ديسمبر، أَعلن الرئيس اليمني المخلوع، علي عبد الله صالح، فض شراكتهُ مع حُلفائه الحوثيين، ولاقت الدعوة ترحيباً مِن الحكومة الشرعية ودول التحالُف العربي.

وما يؤخذ عليه أَيضاً أَنهُ تطرق إِلى السيناريوهات المُستقبلية في هذا الفصل الذي خصصهُ لعرض أَهم التحولات الاستراتيجية التي شهدتها دولة اليمن في عام٢٠١٧، في الوقت الذي أَشار في الفصل الثاني والثالث إِلى أَهم التطورات الاستراتيجية التي شهدتها دولة اليمن عامي٢٠١٨ و٢٠١٩ تِباعاً ووضع لهُما أَيضاً سيناريوهات مُستقبلية. إِذ كان بالإمكان صياغة سيناريوهات مُستقبلية في الفصل الأَخير الذي تعرض إِلى أَهم التحولات الاستراتيجية التي شهدتها دولة اليمن عام٢٠١٩ كون الكِتاب تم تأَليفهُ في عام٢٠٢٠، وليس في عام٢٠١٧.

وجاء الفصل الثاني بعنوان رسم الاتجاهات "التطورات الاستراتيجية في اليمن٢٠١٨". تغيرات عديدة شهدتها اليمن طوال عام٢٠١٨ الذي كان محفوفاً بالأحداث، وذلك في ظل الحرب التي تشهدها صنعاء ومدنها المُختلِفة بسبب الاشتباكات الدائرة بين الحكومة الشرعية اليمنية وميليشيا الحوثي الانقلابية، بما فجر كارِثة إنسانية غير مسبوقة تسعى الدولة لحلها برعاية مُنظمة الأُمم المُتحدة. بيد أَنَّ الكاتب تعرض فقط إلى بعض تِلك الأَحداث ، وهي :

١. التطورات العسكرية والميدانية في الساحة اليمنية، وسير المعارك سِواءً معارك الساحل الغربي، السهم البحري، معركة الحديدة، وصعدة، وجبهة البيضاء، والحرب على الإرهاب.

٢. التطورات السياسية: إذ صاحبت التطورات العسكرية عدد من التطورات السياسية، ومِنها استمرار استهداف السلطة الشرعية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها مِن جانب الإمارات والكيانات المحلية التابعة لها، وانزِلاقها إلى اقتتال في مدينة عدن، ووضع السلطة الشرعية في المناطق المُحررة، ومِن خِلاله تعرض إلى التصعيد ضد الحكومة الشرعية في عدن والمُحافظات الجنوبية، والازمة اليمنية الحادة مع الإمارات حول جزيرة سقطرى، وتحسين العلاقة بين السلطة الشرعية والإمارات، كما تطرق إلى مسار المفاوضات بين الحكومة الشرعية والحوثيين. ورغم ذلك إلاَّ أن الكاتب لم يتطرق إلى تطورات سياسية اخرى مُهِمة مِن قبيل ما حققتهُ الحكومة اليمنية الشرعية بدعم مِن التحالُف العربي؛ الاستقرار النسبي في نحو (٨٥%) مِن الأَراضي اليمنية المُحررة، بالتوازي مع إحلال الأَمن والاستقرار والسكينة ودحر الخلايا الإرهابية في مُعظم مناطق حضرموت وشبوة وابين وعدن، واستِعادة النسبة المعقولة مِن الحياة الطبيعية. كما أنهُ لم يتعرض إلى تطور سياسي مُهم والذي يُعد أَكبر اختراق حققتهُ قوات الشرعية اليمنية بدعم مِن التحالُف الداعم لها وهو تقليص السيطرة الحوثية على الساحل الغربي، وفي مناطق واسِعة مِن مُحافظة صعدة، وهو الأَمر الذي أجبر الفصائل المُسلحة المدعومة مِن إيران على الرضوخ للمساعي الأُممية للسلام والحضور أَخيراً إلى السويد وإجراء مفاوضات ستوكهولم لإبرام اتفاقها مع الشرعية على تسليم الحديدة وموانيها والرضوخ لتبادُل الاسرى والمُعتقلين

وفتح الممرات الإنسانية في مُحافظة تعز ووقف النار في المُحافظة، وهو الاتفاق الذي شدد عليه القرار الأُممي (٢٤٥١) الداعم لاتفاقات السويد، الذي يرى فيها كثير مِن المُراقبين للشأن اليمني الخطوة الاولى نحو إحلال السلام واستِعادة الشرعية واستئناف العملية السياسية الانتقالية بموجب القرار الأُممي (٢٢١٦). ونشر الأُمم المُتحدة أَول فرق المُراقبة المُشتركة لوقف إطلاق النار بمدينة الحديدة اليمنية، بعد مرور أشهر من توقيع اتفاق ستوكهولم.

٣. التطورات الاقتصادية؛ إذ تناول الكاتب التدهور الحاد في قيمة سعر العُملة اليمنية (الريال) مُقابل العُملات الأَجنبية، وتدهور الأَوضاع المعيشية وهو ما أَسهم في ارتفاع اسعار السلع والخدمات، وفاقم على نحوٍ كارثي الوضع المعيشي والإنساني لغالبية اليمنيين، وازمة الوقود في عدن.

٤. التطورات الإنسانية: حيثُ تم التعرض إلى تفاقم الأَزمة الإنسانية في اليمن نتيجة استِمرار الحرب والحِصار وانهيار الاقتصاد بِكُل قطاعاتهُ، والتراجُع الحاد في مستوى الخدمات العامة، وانهيار قطاع التعليم، وانتِشار الاوبئة والأمراض، والتوظيف السياسي للازمة الإنسانية في اليمن، ووصف الوضع الإنساني هُناك بأنهُ "أَزمة القرن" وأَكبر مأساة إنسانية في الوقت الراهن.

كما تم التطرق إلى الاتجاهات المُحتملة العامة التي يمكن أنَّ تؤول اليها الأَوضاع في اليمن في ضوء التحولات الاستراتيجية التي شهدها العام٢٠١٨، ومع أَنَّ الوضع ينفتح على عدد كبير مِن الاتجاهات، إلاَّ أَنَّ المؤلف يكتفي بذكر ثلاث مِنها:

الاتجاه الأول: استِمرار الوضع القائم (الحرب مع المفاوضات) : يقوم هذا الاتجاه على استمرار الأَوضاع كما كانت عليه في عام٢٠١٨ دون حدوث اختراقات عسكرية أو تطورات سياسية واقتصادية يمكن أنَّ تُغير من معالم المشهد القائم، حيثُ تظل المعارك العسكرية تُراوح مكانها، في ظل الضغوط التي تتعرض لها السعودية والإمارات والسلطة الشرعية التي تحول دون تبني قرار الحسم العسكري.

الاتجاه الثاني: حدوث تطورات ايجابية : ينطلق هذا الاتجاه مِن تجاوز السعودية للتحديات والمخاطر الناتجة عن قضية مقتل "جمال خاشقجي"، وحدوث تحول جزئي في مواقف الأَطراف الدولية، نتيجة تصلُب الحوثيين، وعدم مصداقيتهم في تطبيق التزاماتهم، واستِمرار تحسُن الأَوضاع الاقتصادية واداء السلطة الشرعية. وكُل ذلك سيوسع مِن فرص إِمكانية تحقيق تقدُم عسكري حاسم في مناطق يمنية عديدة. ووضع كهذا سيضعف الحوثيين عسكرياً وسياسياً، وسيضمن حدوث تحول استراتيجي في مسار الصِراع في اليمن بِما سيؤدي في مراحل تالية إِلى بِناء تسوية سياسية وفق المرجعيات الثلاث وقرار مجلس الامن ٢٢١٦ في٢٠١٥ او يُسهل إِمكانية حسم عسكري ينهي الصِراع في اليمن.

الاتجاه الثالث: حدوث تطورات سلبية: ينطلق هذا الاتجاه من افتراضات مُخالِفة للافتراضات التي انطلق منها الاتجاه المُتفائل، وفي مُقدِمتها استِمرار الضغوط والمخاطر الناتِجة عن مقتل "خاشقجي" التي تُحاصر القيادة السعودية، بما يضطرها الى تغيير الاولويات، والتفرغ للتعامل مع تلك المخاطر، وتقديم ملف اليمن ضمن التنازُلات لتجاوز الازمة، والضغط على السلطة الشرعية للقبول بتسوية ما مع الحوثيين على نحو سيدفع ذلك إِلى حدوث تسوية سياسية تضمن قدراً كبيراً مِن المكاسب السياسية والعسكرية للحوثيين ثُم استمرارية الفوضى.

أما الفصل الثالث والأخير فاستعرض الكاتب تغير بوصلة الصِراع "التطورات الاستراتيجية في اليمن٢٠١٩". ورصد الكاتب فيه أبرز التطورات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإِنسانية المُرتبطة بالحرب في اليمن خلال العام٢٠١٩. ففيما يخص التطورات العسكرية تعرض إِلى الانتصارات العسكرية المُتحققة ضمن نطاق المُقايضات السياسية، ومعركة عدن، وانسحاب القوات الإِماراتية من اليمن وتسليم المسؤولية الأَمنية إِلى السعودية والحكومة اليمنية، والهجوم الذي شنهُ الحوثيين بطائرات بدون طيار وصواريخ على معملين لتكرير النفط تابعين لشركة ارامكو السعودية شرق السعودية. وفيما يخص التطورات السياسية تناول الكاتب اتفاق الرياض، والتقارب الإِماراتي مع إِيران وانحياز الإِمارات لأمنها على حِساب

مصالح كُل مِن السعودية واليمن، فضلاً عن استمرار مُسلسل الاغتيالات والتصفية الجسدية في عدن وتعز (إذ سقط ٤٥١ شخصاً قتلى في اليمن ازاء عملية الاغتيالات والتصفية الجسدية عام٢٠١٩)، والإعلان عن المفاوضات بين السعودية والحوثيين. وفيما يخص التطورات الاقتصادية تطرق الكاتب إلى انخفاض سعر العُملة وعجز الموازنة، وانعدام الأمن الغذائي في اليمن، وازمات البنك المركزي اليمني. كما اشار إلى التطورات الإنسانية وتفاقم الأَوضاع الإنسانية في اليمن عام٢٠١٩، واستمرار تدهور مستوى الخدمات العامة، وانتشار الأمراض والاوبئة، وهذا ما عبرت عنه مُنظمة الأُمم المتحدة بقولها:"إنَّ اليمن ستُصنف كأفقر بلد في العالم إذا ما استمرت الحرب حتى عام ٢٠٢٠، فقد ظهرت اوبئة جديدة لم تكُن اليمن والمنطقة تعرفها، إذ تعصف باليمن حرب أهلية بين القوات الحكومية والحوثيين منذُ اواخر العام٢٠١٤ تركت اثارها في كُل مناحي الحياة..".

وتعد التطورات الرئيسية التي شهدتها اليمن خِلال السنوات الاخيرة ، وفي مُقدمتها استيلاء الحوثيين على السلطة بقوة السلاح، والتدخل العسكري السعودي، ومسار الحرب الدائرة مِنذُ عام٢٠١٥ وتحديداً انحراف الدور الإماراتي عن الأَهداف المُعلنة للتدخل، وما نتج عنها مِن أَوضاع سياسية واقتصادية وعسكرية وإنسانية، تُعد مُحدِداً رئيسياً للتطورات المُحتملة في المُستقبل القريب. ومِن بين تِلك العوامل، إن إرادة وسلوك السعودية تجاه القضايا الرئيسية وسلوك دولة الإمارات العربية، والتطورات الاقليمية، مِن المُحتمل أن تكون أَكثر العوامل تأثيراً على مسارات التطورات المتوقعة في اليمن خِلال الفترة القصيرة القادِمة.

ويختتم الكاتب مؤلفه برسم ثلاث مسارات مُحتملة للتطورات في اليمن خِلال المدى الزمني المتطور:

المسار الأول: مسار انهاء الحرب وبناء وضع هش

يستند هذا المسار إلى افتراض إمساك السعودية بمُعظم الخيوط المُتصلة بأبعاد الوضع في اليمن، ومضيها قدماً في الوصول إلى تفاهُمات مع الحوثيين تنهي الحرب، وتُمهد لتسوية سياسية

شامِلة. ومن المتوقع أن يفضي هذا المسار إلى إنهاء الحرب الدائرة في اليمن، لكنهُ سينتج وضعاً هشاً للغاية على اعتبار أنَّ الصِراع قائم في الأَساس على تناقضات داخلية مُعقدة. وأن إنهاء الحرب لن يضمن سلاماً دائماً، لاسيما إذا ما احتفظت جماعة الحوثي بالسِلاح التي سبق أن استولت عليه وهو الأمر المتوقع.

المسار الثاني: مسار استمرار البؤس

ينطلق ها المسار من أن التناقُضات كبيرة بين الأَطراف المُشارِكة في الصِراع اليمني، سِواءً من حيثُ الإرادات أو السياسات، خصوصاً بين السعودية والحوثيين، وهو ما يحدُ من إمكانية الوصول إلى تفاهُمات توقف الحرب. في ضوء ذلك يتوقع استمرار اليمن في مسار تطورات سياسية وعسكرية وإنسانية سلبية، سوف تؤدي إلى تفاقُم الفوضى والبؤس والتشظي.

المسار الثالث: مسار الطوفان الاقليمي

يربط هذا المسار التطورات المُحتملة في اليمن خِلال المدى الزمني المنظور، بتحولات رئيسة قد تشهدها المنطقة، وخصوصاً إمكانية اندِلاع صِراع بين إيران مِن جهةٍ، ودول المنطقة والولايات المتحدة من جهةٍ اخرى، أَو اندلاع حرب بين القوى الدولية المُطلة على البحر الأَبيض المتوسط. وهذا المسار يظل مستبعداً، نظراً لحالة الضعف التي تعيشها دول المنطقة، وإدراك تلك القوى أن الحرب ليست في مصلحة طرف، لكنهُ إذا ما تحقق سيكون بمثابة الطوفان الذي سيُغير مِن المشهد القائم في المنطقة، ومعهُ سيزداد التشابُك بين الصِراع في اليمن والصِراع في المنطقة، وسيتحدد مُستقبل الأوضاع والتطورات في اليمن وحتى المنطقة بشكلٍ عام، على مسار ونتائج تِلك الحرب.

رغم أَهمية هذا الكِتاب وما جاء بِه مِن أفكار، غير أنه لم يجيب عن الكثير مِن التساؤلات التي تُثيرها الأَزمة الحالية في اليمن، حول طبيعة وماهية الحرب، خلفيتها وواقعها وأَسبابها الداخلية والخارجية (الاقليمية والدولية) وجذورها وأَبعادها والأَهداف المرسومة لها، وكيفية الخروج مِن الأَزمة المُعقدة، المُتعددة الأطراف، والسيناريوهات المُحتملة وأمد الحرب، وفُرص

السلام في اليمن. فمن منظورنا ثَمَّة أسباب موضوعية لحالة عدم الاستقرار وديمومة الصِراع ونشوب الحروب في اليمن لم يتطرق اليها المؤلف أهمُها شحة الموارد، والتضاريس الوعرة، وضعف الهوية السياسية الجامِعة، والتي أفرزها تاريخ طويل مِن انقسام سياسي مُزمن. فعلى مدار التاريخ الطويل، لم يعرف اليمن الحكومات المركزية التي تبسط سيطرتها الفعلية على جميع أراضيه، إلاَّ في حالات نادِرة جداً. وهي حالات لم تكُن تشمل جميع المناطق التي تتبع حالياً للجمهورية اليمنية. وقد ساهم الموقع الجغرافي، والتضاريس والمناخ في صياغة ذلك التاريخ؛ فمِن ناحية ساهمت الجِبال والتضاريس الوعرة في عزله عن العالم، وهو ما أدى إلى تخلّفهُ عن التطوّرات التي كانت تحدث في العالم، وتقوية كيانات ما دون الدولة (قبائل، مشيخات، سلطنات، وغيرها). كما جلب الموقع الجُغرافي القوى الخارجية لاحتلال سواحله ذات الموقع الاستراتيجي، وهو ما ساهم أَيضاً في إضعاف السلطات المركزية المحلية.

ورغم أَهمية التحولات السياسية التي تطرق اليها المؤلف بيد أنهُ لم يتطرق إلى الأَبعاد الأَمنية والجيوسياسية للحرب في اليمن، حيثُ تكمن مصالح إقليمية ودولية كُبرى، تعد هذه المصالح سبباً رئيسياً مِن أسباب الصِراع الدائم في المنطقة، سِواءً كان هذا الصِراع بين العرب وإسرائيل، والمُسلمين مع الغرب، والعرب والمُسلمين مع بعضهم البعض؛ وهذا ما يُفسر إلى حدٍ كبير عدم استِقرار هذه المنطقة مِنذُ عقود، حيثُ تعتمد المصالح الدولية على إذكاء الصِراعات بأشكالها المُختلفة، لاستمرار تلك المصالح الإقليمية والدولية. وتكمن أبعاد حرب اليمن، في سياقاتها الأمنية والجيوسياسية وجُملة المُعطيات والشواهد من أوضحها:

- التحوّلات الجيوسياسية نحو عالم مُتعدد الأَقطاب، في الماضي كان الشرق والغرب (الحرب الباردة)، وفي الحاضر المشرقين الروسي والصيني، والمغربين الأوروبي والأمريكي، والمُستقبل المشارق والمغارب.

❖ صعود فاعلين جدُّد مؤثرين في البيئة السياسية والأَمنية المحلية والإقليمية (كحركات المقاومة وجماعات الهوية والجماهير العربية)، نتيجة لتراجع قوة الدولة القطرية العربية، وعدم قدرتها على مُمارسة المهام المنوطة بها في البيئات الدولية والإقليمية والمحلية.

❖ اختِلال التوازنات الإقليمية والدولية، فالحرب والصِراع الدائر في اليمن، وفقاً لِكُل المُعطيات والشواهد تُحرِكهُ قوتان إِقليميتان هُما المملكة العربية السعودية وإيران.

❖ صِراع الإِرادات وتدافع الاستراتيجيات، وأنظِمة مشاريع الحكُم التي استثمرت في مشروع "تغيير النظام في العالم العربي"، لصالح مشروعاتها القطرية والدينية والمدنية الديمقراطية.

❖ المُتغيرات الجيوسياسية في البحر الأَحمر وشرق أَفريقيا بِما يحويه مِن ثروات وموانئ وقدرة على التواصل مع البر الأَفريقي تزداد أَهميتهُ وثقلهُ السياسي في رسم معالم المرحلة المُقبِلة؛ وصياغة علاقات الدول الاقتصادية والسياسية ومصالحها في الأمد المتوسط والبعيد.

وتأَسيساً على ما سبق؛ ومِن منظورنا ليس للحرب في اليمن تعريفاً وتوصيفاً مُحدداً؛ فالحرب في سياقها المحلي تتشابه مع حروب لُبنان الأَهلية والطائفية، والحرب التي شهدها العِراق عام٢٠٠٣؛ ولا يعني هُنا تماثلُها، فالحرب الجارية مصنوعة إِقليماً ودولياً ومدفوعة بِإرادة خارجية وإنَّ وجدت لها بعض النتوءات والجواذب في البيئة المحلية، وهي في جوهرها عنوان لحروب ومشاكل وأزمات مُتعددة جاءت بعد تحولات ومخاضات سياسية مُتعثِرة بين عام ١٩٩٠ و١٩٩٤ وبين٢٠١١ و٢٠١٥، ولها خلفياتها وجذورها العميقة التي تتمثل في الغياب التاريخي للدولة الحقيقية، والاستِقرار السياسي للبلد.

وفي الإِطار الإقليمي والدولي تعتبر حرب اليمن حرباً جيوسياسية ذات صلة بالجُغرافيا وتأثير السياسة عليها، والحروب الجيوسياسية من أعقد الحروب على الإطلاق، وأبعدها مدى واستراتيجية، ففي الضفة الأخرى مِن مُضيق باب المندب توجد قواعد أَمريكية وفرنسية وإِسرائيلية وإِيرانية، استِعداداً لأَي تطورات عربية مُحتملة.

ولا شك أَنَّ ما يحدث في اليمن نجد لهُ ارتباط بسياقات حركات التغيير العربي أَو ما سُميت إعلامياً بـــــ(الربيع العربي)، مُتمثِلاً في إبقاء الأَزمة وتفاعُلاتها في إِطار الثورة والثورة المُضادة؛ فالحروب الجارية مِنذُ سنوات في اليمن وسوريا وليبيا يبدو أَنها صُمِمّت خصيصاً ضد (ثورات الربيع العربي) والشعوب العربية، التي تطّلعت للحُرية والمُشاركة السياسية والتغيير، تختلف فقط في التفاصيل، والخُلاصة واحِدة؛ مؤداها التخييّر بين الأَنظمة العربية المُستبدة أَو الحروب الطائفية والأَهلية.

وما يمكن قوله؛ إِنَّ الحرب ليست يمنية يمنية؛ بل حرب إقليمية دولية في اليمن، ذات روافع سياسية وحُمولات طائفية دينية مذهبية، جرى فيها توظيف المصالح وتنفيذ الأجندات، لتحقيق أهداف وغايات القوى والدول المنخرطة والمشاركة في الحرب.